

## من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية: متطلبات وآليات التحول

أ. غياد كريمة  
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

د. زرزار العياشي  
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

### الملخص:

يأتي هذا البحث ليغطي جانباً مهماً في موضوع تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، عن طريق ذكر أهم الإجراءات الفعلية الشرعية والتنظيمية، وكيفية تطبيق هذا التحول على بعض المعاملات المالية المعاصرة، لذا فإن مثل هذه الدراسة تركز على آليات ومتطلبات التحول من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية وأهم الضوابط والمتطلبات والأدوات والأساليب المطلوبة لتبني هذه الخدمات.

وقد سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، وخلصت إلى عدة نتائج منها:

أن تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية أمر واجب شرعاً، وأسلوب التدرج يعتبر من أنجح الأساليب المتبعة في تنفيذ التحول، كما أن توفر الموارد البشرية المؤهلة من أهم متطلبات التحول للمصرفية الإسلامية، ويتوجب على المصرف الذي قرر التحول القيام بإجراءات تنظيمية داخل المصرف تتمثل في اتخاذ قرارات إدارية في هيكلته عمله، وإنشاء هيئة للفتوى والرقابة الشرعية فيه، مع أن تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية يساهم بشكل فعال في تطوير صيغ وأساليب استقطاب الأموال وتشغيلها.

الكلمات الدالة: المصارف التقليدية، التحول، المصرفية الإسلامية، متطلبات التحول، أحكام الشريعة.

### Abstract:

The research covers a significant aspect of the tradition banks' transformation to practice banking according to Sharrria rulings.

By citing the most important measures the actual legitimacy and regulatory , and how to apply this transformation on some contemporary financial transactions, therefore, such a study focusing on the requirements of the shift from conventional banking to Islamic banking mechanisms and the most important controls and requirements and tools and techniques required to adopt these services.

The walk in this research inductive comparative analytical and concluded several conclusions, including:

The transformation of traditional banks, Islamic banking is a must religiously , style gradient is one of the most successful methods used in the implementation of the transformation , and the availability of qualified human resources of the most important transformation requirements of Islamic banking , the seller bank decided to shift do regulatory action within the Bank is to take administrative decisions in restructuring work, and the creation of a body for fatwa and Sharia Supervisory Board which , with conventional banks and Islamic banking turned contribute effectively to the development of formats and methods of attracting money and run .

**Key words:** Traditional banks , transformation, Islamic banking , transformation requirements, the provisions of the law.

## مقدمة

تعتبر المصارف الإسلامية اليوم من أبرز التطورات التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي عموماً في كافة أنحاء العالم، لاسيما في ظل الأزمة المالية العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي الفترة الماضية، وبتفاوت الاهتمام بالمصارف الإسلامية من قبل الأفراد والمؤسسات والدول بين التبني التام للعمل المصرفي الإسلامي وبين الرغبة في الكشف عن ماهية المصارف الإسلامية وآلية عملها واختلافها عن المصارف التقليدية وأسباب تميزها عنها، وهذا بدوره أدى إلى أن تسعى المصارف التقليدية للتحول جزئياً أو كلياً نحو المصرفية الإسلامية محاولة بذلك جذب شريحة جديدة من العملاء أو المحافظة على العملاء الحاليين لديها أو كلا

الأميرين معا، وهذا أصبح لزاما على كافة المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية أن تسعى نحو التميز في أدائها لاسيما في مجال استقطاب الموارد المالية وتوظيفها.

والمتمأمل في تعاملات المصارف التقليدية يجد أنها تتخذ أشكالا مختلفة في تعاملاتها دون النظر إلى موافقة هذه الأشكال للشريعة الإسلامية، وما يلبث كثير منها بعد معرفتها للحق أن ترجع إليه، وتعقد العزم على إيقاف التعاملات المحرمة كالإيداع والإقراض بالفوائد الربوية توبة منها إلى الله، ورجوعاً إلى الحق بإرادة جازمة، واقتناع منها بخطورة الربا وأثاره المدمرة، ونجد حينئذ كثيراً من الأسئلة التي ترد على طلاب العلم والمفتين عن الآثار المترتبة على ترك هذه المصارف التعاملات الربوية المحرمة، وحكم الأنشطة المحرمة السابقة قبل التوبة.

### أهمية الموضوع:

إضافة إلى ما سبق ذكره فإن أهمية هذا الموضوع تظهر في كونه يغطي جانباً مهماً في موضوع تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، عن طريق دراسته من جانبين: الجانب النظيري بذكر أهم المسائل الفقهية المترتبة على هذا التحول، سواء كانت هذه المسائل قبل أو التحول أو أثناءه أو بعده، مع ذكر أهم الإجراءات الفعلية الشرعية والتنظيمية، وكيفية تطبيق هذا التحول على بعض المعاملات المالية المعاصرة، وذكر بعض التجارب العملية ومدى الاستفادة منها.

### أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب الجوهرية التي أدت لاختيار موضوع هذا البحث ما يلي:

- 1- الحاجة إلى بيان الأحكام الشرعية للمسائل الفقهية المترتبة على تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- 2- تقديم دراسة يسترشد بها لتكون مرجعا للمصارف التقليدية عند اتخاذها قرار التحول.
- 3- إثراء المكتبة وتزويدها بدراسة علمية تأصيلية حتى تواكب التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام الإسلامي.

## أهداف الموضوع:

يرجى من إعداد هذا البحث تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- بيان مفهوم تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وأسبابه وطرقه وأساليبه.
- 2- التعرف على الأحكام الشرعية لبعض التعاملات التي أجرتها المصارف قبل أو أثناء أو بعده اتخاذها قرار ترك التعاملات الربوية.
- 3- تقديم الإجراءات العملية الشرعية والتنظيمية للمصارف التقليدية التي اتخذت قرار ترك التعامل بالربا، والأخذ بيدها لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملاتها.
- 4- إلقاء بعض الأضواء سيراً على تجارب بعض المصارف التقليدية في تحولها للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وإمكان الاستفادة من هذه التجارب.

## أسئلة البحث:

في ضوء استعراض ما سبق يأتي هذا البحث للإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- ما مفهوم التحول، وماذا يقصد به في المصارف التقليدية؟
- 2- ما الأسباب التي دعت كثيراً من المصارف التقليدية إلى التحول؟
- 3- ما هي طرق هذا التحول وأساليبه؟
- 4- ما هي الإجراءات العملية الشرعية والتنظيمية المطلوبة حتى تتم عملية التحول؟
- 5- هل هناك تجارب سابقة لمصارف تحولت للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية؟ وما مدى الاستفادة من هذه التجارب؟

## منهج البحث:

تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، من خلال قراءة المادة العلمية ذات الصلة بمحاور الدراسة من مظاهرها العلمية بما يخدم الموضوع، وتحليلها.

## المبحث الأول: الإطار العام للتحول من المصرفية التقليدية للمصرفية الإسلامية

تعتبر ظاهرة التحول نحو المصرفية الإسلامية من أبرز التطورات البارزة التي يشهدها النظام المصرفي، من خلال الاهتمام الخاص بتوفير الكيفية المثلى لتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية وما تستلزمه من قوانين ولوائح ونظم تشريعية، بما يكفل نجاح المصرفية الإسلامية مع مراعاة الخصوصية المحلية للمجتمع الإسلامي.

### 1 - المعنى اللغوي والاصطلاحي للتحول:

التحول في اللغة يعني: التنقل من موضع إلى موضع آخر<sup>1</sup>، والانتقال من حال إلى حال<sup>2</sup>، والاسم الجول، ومنه قوله تعالى: "خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا" (الكهف، 108) أي تحولا وتغيرا وانتقالا. ونقطة التحول هي الحد الفاصل بين أمرين يكون الأمر الثاني منهما أحسن حالا من الأول<sup>3</sup>.

وفي الاصطلاح: الانتقال من وضع فاسد شرعا إلى وضع صالح شرعا، وعليه فإن التحول يقصد به التغيير والانتقال من وضع معين إلى وضع آخر، وهذا التغيير أو الانتقال يقتضي عادة أن يكون الوضع المتحول إليه أفضل حالا من الوضع المتحول عنه.

وعلى هذا فإن الوضع الفاسد في المصرف التقليدي يكمن في تعامله بأنواع من المعاملات المخالفة لأحكام الشريعة، وفي طليعتها التعامل بالربا، أما الوضع الصالح فهو عبارة عن نبذ التعامل بالمعاملات المخالفة لأحكام الشريعة، وفي مقدمتها التعامل الربوي، وإبداله بالتعامل المشروع الذي أحله الله سبحانه وتعالى<sup>4</sup>.

وبالتالي فإن مفهوم التحول هو انتقال المصارف التقليدية من التعامل المحظور شرعا إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية. ولكن هذا التحول يختلف من مصرف إلى آخر تبعا لاختلاف الدوافع الكامنة وراءه واختلاف مصدره، وهذا

يستدعي التعرف على الدوافع الكامنة وراء التحول ومصادره، ومن ثم بيان أنواعه من حيث الشكل والأسلوب.

## 2- أسباب ودوافع التحول من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية:

عموماً فإن أي تغيير أو انتقال من وضع معين إلى وضع آخر يرجع لوجود سبب أو عدة أسباب، فإذا يكون بسبب مشكلة تواجه القائمين عليه فلا بد لتجاوزها من تغيير هذا الوضع والانتقال لغيره، أو يكون سبب الانتقال أو التغيير هو اتفاق القائمين على الوضع الحالي بأن الوضع الجديد يحقق لهم إيجابيات أكثر، وبناء عليه فسنحاول فيما يلي التعرف على أهم الدوافع التي تؤدي إلى تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية<sup>5</sup>.

أ- السعي نحو تعظيم الأرباح: وهذا الدافع ينطلق من الهدف الأساسي الذي تهدف المصارف التقليدية للوصول إليه، وهو تحقيق الأرباح، وحيث أن العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يمثل مصدراً خصباً لتحقيق الأرباح، فإنه من الطبيعي أن تلجأ المصارف التقليدية إلى الاستفادة قدر الإمكان من هذا المصدر الخصب، وقد أجريت دراسة ميدانية من خلال توزيع استبيانات على أصحاب القرار في المصارف التقليدية التي تحولت للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية\*، لمحاولة التعرف على أهم الدوافع التي كانت وراء اتخاذ قرار التحول، وكانت الأسباب مرتبطة أساساً بهدف المحافظة على الزبائن الحاليين للمصرف التقليدي بنسبة (82%) من مجموع المصارف المدروسة. وهدف جذب عملاء جدد يفضلون العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بنسبة (47%)، بينما كانت نسبة (24%) من دوافع التحول يرجع لارتفاع معدلات عائد الاستثمارات المصرفية الإسلامية مقارنة بالصيغ التقليدية<sup>6</sup>.

كما أنّ هناك دوافع ثانوية لتحول المصارف التقليدية ترتبط بدافع السعي نحو تعظيم الأرباح ارتباطاً وثيقاً، كتوسيع مجال العمل المصرفي والاستفادة بما هو مسموح من خدمات وصيغ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إضافة لضعف المصارف التقليدي وعجزها عن المنافسة.

ب- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: وهذا يعني أنّ الوازع الديني والاستجابة لأمر الله تعالى بتطبيق شرعه والالتزام بأوامره ونواهيه، هو الدافع الرئيس وراء تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا الدافع مستمد من مبدأ التوبة والتوقف عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة الإسلامية وخاصة الربا.

### 3- أشكال وأساليب التحول:

#### 3-1- أشكال التحول:

ويقصد بشكل التحول: الطريقة التي اختار المصرف التقليدي أن يمارس من خلالها العمل وفق أحكام الشريعة، وفيما يلي أهم أشكال التحول:

الشكل الأول: التحول الكلي من خلال إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة، وبذلك يتحول المصرف بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويتوقف عن ممارسة أي أعمال مخالفة لأحكام الشريعة وعلى رأسها التعامل بالربا، ويعد هذا الشكل من أكثر الأشكال مصداقية في التحول، إذ إنّه مبني على الابتعاد عن ممارسة أي أعمال مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وقد نفذت عديد من المصارف التقليدية هذا الشكل من التحول، مثل بنك الجزيرة، ومصرف الشارقة، ومصرف الإمارات، وبنك الكويت الدولي<sup>7</sup>.

الشكل الثاني: التحول من خلال استحداث المصرف التقليدي لخدمات وصيغ مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويقدمها جنباً إلى جنب مع باقي الخدمات والصيغ المصرفية التقليدية، إذ تقوم المصارف التقليدية بتصميم بعض أدوات التمويل الإسلامية كالمشاركة، والمضاربة، والمرابحة، والاستصناع، والإجارة، وبيع السلم، وقد شاع استخدام هذا الشكل من التحول في معظم المصارف التقليدية في دول الخليج العربي، وخاصة السعودية، مثل البنك السعودي البريطاني، والبنك السعودي الهولندي، وبنك الرياض. والملاحظ في هذا الشكل أنّ المصرف التقليدي لا يمنح الصيغ والخدمات الإسلامية أيّ

استقلالية عن باقي الصيغ والخدمات التقليدية التي يقدمها، بحيث تشكّل الخدمات والصيغ المصرفية التي يقدمها المصرف مزيجاً بين ما هو مباح شرعاً وآخر محرّم.

**الشكل الثالث:** التحول من خلال إنشاء المصرف التقليدي لنوافذ متخصصة تقدم خدمات وصيغ مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا يعني قيام المصرف التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في المصرف التقليدي يختص فقط بممارسة الأعمال المصرفية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية. والملاحظ في هذا الشكل أن المصرف التقليدي يمنح العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة شيئاً من الاستقلالية المكانية داخل المصرف، حيث يتم فصله عن باقي الأعمال التقليدية من خلال وحدة متخصصة تعنى فقط بالعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة، إلا أنها لا تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية اللازمة بل تتبع في ذلك لإدارة المصرف التقليدي، ومن المصارف التي اشتهرت باستخدام هذا الشكل بنك HSBC، ومجموعة Citi Group وغيرها<sup>8</sup>.

**الشكل الرابع:** تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال فروع متخصصة لذلك. وفي هذا الشكل يقوم المصرف التقليدي بإنشاء أو تحويل فروع قائمة إلى فروع تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وعادة ما تكون هذه الفروع إما تابعة لإدارة الفروع بالمصرف التقليدي أو ينشأ لها إدارة خاصة. التحول من خلال إنشاء المصارف التقليدية لمصارف جديدة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفي هذا الشكل يقوم المصرف التقليدي بتقديم الخدمات والصيغ المصرفية من خلال مصرف مستقل بإدارته وأعماله عن المصرف التقليدي، ويلتزم في جميع أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن ملكية هذا المصرف أو جزء منها تعود إلى المصرف التقليدي. ويعتبر هذا الشكل من أقل الأشكال السابقة شيوعاً وانتشاراً، إلا أن هناك عدة حالات تمت فعلاً، ففي الأردن<sup>9</sup> قام البنك العربي بإنشاء وتأسيس البنك العربي الإسلامي الدولي، وفي السودان قامت مجموعة فرنسبنك مع مجموعة من المؤسسات المالية الكويتية بإنشاء مصرف استثماري إسلامي تحت اسم "كابيتال بنك"، وفي لبنان، قامت مجموعة بنك الاعتماد اللبناني بإنشاء المصرف



الإسلامي اللبناني، كما قام بنك لبنان والمهجر بإنشاء مصرف إسلامي تحت اسم بنك لبنان والمهجر للتنمية<sup>10</sup>.

### 3-2- أساليب التحول؛

ويقصد بأسلوب التحول: الطريقة التي يتبعها المصرف التقليدي في تنفيذ عملية التحول للوصول إلى الشكل الذي قرر من خلاله العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وفيما يلي أهم أساليب التحول:

- التحول الجزئي: ويعني قيام المصرف التقليدي بتحويل فرع من فروع أو إنشاء فرع جديد للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبذلك يكون المصرف التقليدي أنموذجاً للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبعد نجاح تجربة الفرع النموذجي، ونضوج خبرة القائمين عليه يبدأ المصرف التقليدي بتعميم التجربة على باقي فروع المصرف وفق خطة معينة، ثم يتبعها بعد ذلك تحول المركز الرئيسي مستفيداً من خبرته في تحول جميع فروع، بحيث يصير المصرف التقليدي بالكامل يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية<sup>11</sup>، وهذا كله على افتراض أن الشكل المرغوب التحول للعمل من خلاله هو التحول الكلي، أما إذا كان هدف المصرف في التحول العمل من خلال أحد الأشكال الأخرى، فإن الأمر يتم بنفس الطريقة بحيث يبدأ تجربته بشكل جزئي، وبعد نجاحها يقوم المصرف بتعميمها.

ومن إيجابيات استخدام هذا الأسلوب ما يلي:

1- تتمعه بدرجة مرتفعة من الأمان، وذلك فيما لو تعرضت التجربة لأي خسارة، فإن ضررها سيكون محصوراً في مجال تنفيذ التجربة، ولن يتأثر المصرف الرئيسي وسائر فروع الأخرى بهذه الخسارة مقارنة بتأثيرها فيما لو حدثت أثناء تحول المصرف الرئيسي مع جميع فروع في آن واحد.

2- إتاحتها لإدارة المصرف اكتساب الخبرة اللازمة في مجال التحول، والكفيلة بتقليل عدد الأخطاء والمشاكل التي قد يقع فيها المصرف مستقبلاً.

أما أهم مساوئ هذا الأسلوب فتتلخص فيما يلي:

3- صعوبة تحقيق استقلالية الفرع النموذجي عن المصرف الربوي إدارياً ومالياً، وبالتالي فشل المصرف التقليدي في إقناع المجتمع بجدية تحوله ومشروعية أعماله، بسبب استمراره في ممارسة الأعمال المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

4- إن أية خسائر يتعرض لها الفرع النموذجي ستفتح الباب للتراجع عن فكرة التحول والتخاذل عنها، ومن ثم سيهدد ذلك استمرارية هذا الفرع ووجوده<sup>12</sup> وانعكاس صورة سلبية عن موضوع التحول بشكل عام، الأمر الذي قد يؤدي إلى إحجام المصارف التقليدية عن التفكير في خوض تجربة التحول.

- التحول دفعة واحدة: ويتمثل هذا الأسلوب بقيام المصرف التقليدي قبل تحوله بإعداد برنامج شامل لتحويل النظام المصرفي التقليدي إلى نظام إسلامي، على أساس تحديد موعد معين لإلغاء النظام المصرفي المعمول به دفعة واحدة، وإحلال النظام المصرفي الإسلامي محله، وكذلك الأمر بالنسبة لباقي أشكال التحول الأخرى، فإن المصرف يقوم بالتحول إلى الشكل الذي اختاره دفعة واحدة، حيث تعمم الفكرة على جميع فروع المصرف في آن واحد. ورغم تميز هذا الأسلوب بقصر الزمن الذي يستغرقه في التحول إلا أنه ينطوي على مغامرة كبيرة قد تفضي إلى مخاطر جسيمة، وذلك لأن التضحيات والخسائر التي سيتكبدها المصرف نتيجة التحول بهذا الأسلوب ستكون كبيرة، وقد يعرض المصرف لأزمة سيولة أو ضائقة مالية خانقة تشل حركة بعض أنشطته التجارية والمصرفية. أو يتعرض لموقف عدم تلبية طلبات سحب أصحاب الودائع، ومع الاستمرار بهذا الحال يعرض نفسه للمسائلة القضائية عن حقوق المودعين وكيفية استرجاعها، وهذا يفتح على المصرف باباً هو في غنى عنه، يشغله عن الاهتمام بمفرزات التحول الطبيعية أثناء فترة التحول، مثل المشكلات القانونية والإدارية والتدريبية والفقهية وغيرها<sup>13</sup>.

كما توجد لهذا الأسلوب سلبيات أخرى تتمثل في:

- 1- ارتفاع معدل أخطاء العمل.
- 2- انخفاض معدل الأداء من حيث الكم والكيف، لعدم تلقي القوى العاملة التدريب اللازم لمواجهة أعباء مهامهم الجديدة.
- 3- زيادة نفقات العمل.
- 4- ارتفاع حدة الإشراف.
- 5- انخفاض مستوى الروح المعنوية لدى القوى العاملة في المصرف..

وكل هذا سيزجر بتجربة التحول أبلغ الضرر، وسيعاني المصرف من هذه الأضرار عدة سنوات، بالإضافة إلى ما قد يسببه هذا الأسلوب من انطباع لدى المصارف التقليدية الأخرى حول تجربة التحول.

- التحول المرحلي (التدرج): وهو عبارة عن قيام المصرف التقليدي بإعداد خطة متكاملة وشاملة لكل أقسام وفروع المصرف بهدف تحويل النظام المصرفي المعمول به إلى نظام مصرفي خال من أي محذور شرعي طبقاً لبرنامج مرحلي، وعلى أساس جدولة مراحل التحول زمنياً وفقاً لمعايير شرعية وقانونية واقتصادية، ويتوخى الحاجة الزمنية لكل مرحلة من مراحل التحول، لاستيفاء متطلباتها من التعديل والتبديل.

وقد يكون هذا الأسلوب أفضل من الأسلوبين الأول والثاني، وذلك لأنه يتجاوز مساوئ الأسلوب الأول، وهو التحول بإقامة فرع يكون نموذجاً مصغراً لمصرف إسلامي وما فيه من طول في الزمن لا مسوغ له، ويتفادى مخاطرات أسلوب الثاني، وهو التحول دفعة واحدة وما له من سلبيات.

فالأسلوب الثالث، وهو التحول المرحلي، يقوم على أساس تنفيذ خطة التحول في جميع أقسام المصرف وفروعه بشكل متوازن ومتساوٍ، وعلى مراحل زمنية محددة، بحيث

يتحقق التكامل للنظام المصرفي القائم على أساس خلو معاملاته من الربا أو أي محظور شرعي آخر عند تنفيذ آخر مرحلة زمنية من مراحل التحويل.

فهذا الأسلوب من التحول لا يكاد يلمس فيه أي مساوئ ذات أهمية، وإن وجدت فهي من مستلزمات التحول إذا ما قورنت بعدم التحول، لأن التحول من نظام إلى نظام آخر لا بد أن يكون فيه خسائر وتضحيات بغض النظر عن الأسلوب الذي عولج به التحول، ونظراً لأن هذا الأسلوب يعد من أنسب الأساليب القابلة للتطبيق عملياً، فإنه سيتم دراسة هذا الأسلوب في مطلب مستقل يوضح فيه مفهومه ومجالاته وحكمه وضوابطه<sup>14</sup>.

### المبحث الثاني: متطلبات التحول من المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية

إن تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي يتطلب منها الالتزام بفلسفته وأسس ونشاطاته، لذا فإن طبيعة الاختلاف الجوهرية بين كلا النظامين تفرض على عملية التحول مواجهة العديد من المتطلبات القانونية والشرعية والإدارية، والعامّة.

#### 1- المتطلبات القانونية للتحول:

يقصد بالمتطلبات القانونية كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف القيام بها لكي تتم عملية التحول وفق الأطر القانونية، ويتجنب بذلك المساءلة، وتمثل أهم المتطلبات القانونية فيما يلي:<sup>15</sup>

1- صدور قرار عن الجمعية العمومية للمصرف التقليدي والذي يصدر عن اجتماع يعقد بصفة غير عادية يتضمن الموافقة على تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويراعى في اجتماع الجمعية العمومية للمصرف التقليدي كافة المتطلبات القانونية التي تمنح القرار الصادر عنها الصفة القانونية مثل ضرورة توجيه مجلس الإدارة دعوة برسائل مسجلة إلى جميع المساهمين - مهما كان حجم حصصهم- لحضور اجتماعات الجمعية العمومية بصفة غير عادية، وضرورة تحقيق النصاب الواجب توافره من أعضاء الجمعية العمومية لصحة انعقاد اجتماع الجمعية العمومية، وغيرها من الأمور الفنية التي يحددها قانون الشركات التجارية، ويتم في هذا

الاجتماع مناقشة تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويعمل مجلس الإدارة على تقديم القناعات الكافية والدلائل القوية على رشد مشروع التحول وصلاحيته تطبيقه، ثم يناقش بعد ذلك مستلزمات التحول من تعديلات أو تغييرات في عقد تأسيس المصرف ونظامه الأساسي، وفي حال حصول المشروع على أغلبية الأصوات اللازمة لاتخاذ قرار التحول ينبغي على مجلس الإدارة إجراء التعديلات التالية في عقد التأسيس ونظامه الأساسي:

- ينص صراحة على أن تكون جميع أعمال المصرف موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية وعدم التعامل بالربا بجميع أشكاله وصوره، أو بأية معاملة محرمة شرعا في سائر أنواع التعامل مع الآخرين.

- تعديل اسم المصرف في عقد التأسيس بما يدل على طبيعة أنشطته المصرفية المعدلة أو الجديدة وعلى أهدافه وأسلوب تعامله مع الآخرين<sup>16</sup>

2- الحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المختصة على تحول المصرف التقليدي وتعديل نظامه الأساسي، ومعلوم أنه لا يتم اعتماد أي تعديل على النظام الأساسي للمصرف أو عقد تأسيسه دون الحصول على موافقة الجهات المختصة ممثلة بالمصرف المركزي، وقد جاء في قانون البنك المركزي الأردني ما نصه: " لا يجوز للبنك إجراء أي تعديل على عقد تأسيسه أو نظامه الأساسي إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك المركزي. كما أنّ الجهات المختصة ممثلة بالمصرف المركزي قد تضع شروطا ومتطلبات يجب على المصرف التقليدي الالتزام بها عند تقدمه بطلب للحصول على الموافقة للتحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومن هذه الشروط ما يلي:

- ضرورة قيام المصرف الراغب بالتحول بإجراء دراسة جدوى لعملية التحول، بحيث تبين جدوى التحول في تحقيق أهداف المصرف متضمنة دراسة السوق وتوجهات العميل، والنتائج المتوقعة خلال السنوات الأولى من التحول، وتصور الدراسة كذلك أنواع المخاطر وفرص عملية التحول<sup>17</sup>.

- وضع خطة زمنية للتحول متضمنة الإجراءات التي سوف يتم إتباعها من أجل عملية التحول.

- إعداد لجنة تتكون من الإدارات المعنية بعملية التحول لمتابعة الإجراءات والخطوات.  
- تهيئة العميل لعملية التحول من خلال حملة إعلامية.

- تعديل عقد التأسيس على أن يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتحديد الأمور التي يجب أن تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتشكيل هيئة رقابة شرعية تلتزم بقواعد المصرف المركزي، والالتزام بالحد الأدنى من رأس المال.

- إجراء تعديلات على الهيكل التنظيمي للمصرف، وتدريب الموظفين على طبيعة العمل الجديد وتأهيلهم مع تدعيم الكادر الوظيفي بما يتناسب مع طبيعة النشاط الجديد.

3- تكليف إدارة الشؤون القانونية في المصرف التقليدي بدراسة كافة النواحي القانونية المتعلقة بتحول المصرف للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والآثار القانونية المترتبة عليه من حيث تسوية حقوق والتزامات المصرف مع كل من المساهمين أو العملاء أو المصارف الأخرى، والاستعداد التام لمواجهة أي اعتراضات قانونية قد تواجه عملية التحول، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ أي متطلبات أخرى تفرضها الجهات المختصة بخصوص تنفيذ التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

## 2- المتطلبات الشرعية للتحول؛

ويقصد بها كافة الأمور والإجراءات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذ التحول، كي يصح تحوله من الناحية الشرعية، ويحقق مراد الله سبحانه وتعالى من الالتزام بالأوامر والنواهي التي فرضها الله سبحانه وتعالى لتنظيم المعاملات المالية، وفيما يلي أهم هذه المتطلبات:

1- التوبة عن التعامل بالربا، والعزم على عدم الرجوع إلى التعامل فيه، وتحقيق معنى التوبة الشرعية يستلزم القيام بما يلي:<sup>18</sup>

- الإقلاع عن الذنب فوراً والمتمثل في التعامل بالربا والندم على ما صدر منه سابقاً من  
المداومة على التعامل بالربا، والمحاولة قدر المستطاع التكفير عن هذا الذنب من خلال  
الإكثار من فعل الخيرات وإنفاق الأموال في وجوه البر والإحسان وذلك انطلاقاً من قوله  
تعالى: "إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُدْهِبُنَ السَّيِّئَاتِ" (هود، 114)

- عقد النية على عدم العودة إلى التعامل بالربا، أو أي من العقود المخالفة لأحكام الشريعة  
الإسلامية.

- تدارك ما أمكن تداركه من رد الحقوق لأصحابها لأن من أهم شروط التوبة رد المظالم  
لأصحابها.

2- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية\* تتكون من علماء يتمتعون بمصداقية عالية في المجتمع،  
ولهم خبرة طويلة ومتخصصة في مجال المعاملات المالية، بحيث يتم تنفيذ تحول المصرف  
التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تحت إشرافهم وإطلاعهم، لأن التحول  
يعني الانتقال من الوضع السابق -التقليدي- إلى الوضع الجديد والذي يقتضي توافق  
أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية، وللتأكد من صحة تطبيق هذا الانتقال لا  
بد من أن يكون تحت إشراف متخصصين في الشريعة الإسلامية وذلك لضمان نجاح  
المسيرة الشرعية للمصرف التقليدي أثناء وبعد التحول، وامثالاً لقوله تعالى: " فَاسْأَلُوا  
أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ " (النحل، 43).

3- تعيين مدققين شرعيين داخليين للقيام بالمهام المنوطة بهم خلال التحول وبعده، طبقاً لما  
هو وارد في معيار الضبط رقم 3 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية  
الإسلامية، والذي يتضمن أهم الآليات اللازمة لتحقيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية  
أو ما يعرف بالتدقيق الشرعي، وذلك بهدف ضمان سير الإجراءات بما يتوافق وأحكام  
الشريعة الإسلامية.

4- استبعاد التعامل المخالف لأحكام الشريعة الإسلامية بجميع صورته وأشكاله وخاصة  
المشتمل على الربا، وإحلال التعامل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية<sup>19</sup>

مما سبق يتضح أنه يتوجب على المصرف التقليدي تنفيذ كافة الأمور التي تجعله ملتزماً بأحكام الشريعة الإسلامية وتحقيق مقاصدها، والابتعاد عن كافة الأمور المخالفة لها، والتخلص من جميع أشكال التعامل المحرم وأوله الربا، وذلك كي يصح تحوله من الناحية الشرعية.

### 3- المتطلبات الإدارية للتحول:

وهي عبارة عن الإجراءات التي تمس النظام الإداري في المصرف وتتطلبها عملية التحول، نظراً لأهميتها بالنسبة لباقي الإجراءات الأخرى وامتداد أثرها لتشمل أغلب إجراءات التحول الأخرى، ومن المعلوم أن الموارد البشرية تشكل الركن الأساسي في النظام الإداري للمصرف وذلك لما تؤديه من دور مهم في الارتقاء بمستوى الأداء، لذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف التقليدي عند التحول أن تقوم بإعادة تهيئة وتطوير الموارد البشرية للمصرف بما يتناسب ووضعه الجديد وذلك من خلال ما يلي:

1. التهيئة المبدئية: وتعرف بأنها عبارة عن جميع الترتيبات التي يتخذها المصرف في سبيل تعريف القوة العاملة في المصرف، قبيل مرحلة التحول وأثناءها بكل ما يتعلق بالطبيعة العقدية المميزة للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، سواء على المستوى الفكري أو على المستوى العملي وكذلك بكل ما يتعلق بعملية تنصيب أو إدخال الموظف الجديد في وظيفته بالإضافة إلى تزويده بالبيانات اللازمة عن كل ما يتعلق بهدف المصرف ورسالته، ومراحل تحوله، والوظيفة المعدلة أو الجديدة وسياسات الأفراد.

2. تخطيط الموارد البشرية: وهو عبارة عن منهج متكامل بالجوانب التخطيطية لوظيفة الموارد البشرية من أجل توفير العدد والنوع الملائم من الأفراد للقيام بالواجبات والأعمال المطلوبة لتحقيق أهداف المصرف من ناحية وتحقيق متطلبات الأفراد وحاجاتهم من ناحية أخرى. ويقاس التخطيط الناجح للموارد البشرية بمدى تحقيقه واستخدام الأمثل للموارد البشرية المتاحة، فالدراسة المتأنية الواضحة لمتطلبات التحول من الموارد البشرية قبل الشروع في عملية التحول تسهل عملية التحول



وتنظيمها وتجعلها أكثر فاعلية وتقلل الأخطاء وتتلافى العثرات المتوقعة، وتسد الاحتياجات المتوقعة بما يكفل تقدم مسيرة التحول إلى الأمام دون توقف<sup>20</sup>

3. إعادة النظر في المعايير التي يتم من خلالها اعتماد كفاءة وأداء الموظف ودوره في تقدم ونجاح المصرف التقليدي بعد التحول، فإذا كان المصرف التقليدي قبل التحول ينظر إلى كفاءة الموظف من خلال قدرته الفنية وتميزه في مجال عمله فقط دون النظر إلى طبيعة اعتقاده وإيمانه ومدى التزامه بأحكام الحلال والحرام، فإن الأمر يختلف بالنسبة للمصرف بعد تحوله إذ إنَّ اعتقاد الموظف ومدى التزامه بأحكام الحلال والحرام بالإضافة لإتقانه وتميزه في مجال عمله المصرفي أمر هام جدا لنجاح فكرة التحول، لذا فإنه يتوجب على إدارة المصرف إنهاء عقود جميع الموظفين الذين تشكل عقيدتهم أو قناعتهم عائقاً أمام استيعاب فكرة التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وهذه الصفة تشمل غير المسلمين والمسلمين الذين لا يؤمنون -أو غير المقتنعين- بفكرة التحول وإمكانيته، إذ إنَّ وجود غير المقتنعين وغير المؤمنين بفكرة التحول داخل المصرف له نتائج سلبية ومزدوجة على المصرف أكبر بكثير ممن هم خارجه، ومن ذلك عدم القدرة على العمل كفريق واحد متجانس، وانعكاس صورة خارجية للمتعاملين مع المصرف تشكك في مصداقية أو جدوى التحول.

#### 4- متطلبات عامة للتحول؛

هناك العديد من المتطلبات التي يتوجب على المصرف التقليدي القيام بها عند تنفيذه لعملية التحول وذلك لما لهذه المتطلبات من أهمية تنعكس على طبيعة عمل المصرف ونشاطه، وتساهم في إبراز الدور الجديد الذي سيمارسه المصرف بعد التحول، ومن أهم هذه المتطلبات ما يلي:

1- القيام بحملات إعلامية تمهد للإعلان عن تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال عقد الندوات والمحاضرات عبر وسائل الإعلان المتاحة، وتركز هذه الندوات والإعلانات على أهمية التحول وإيجابياته بحيث يترقب

الجمهور إعلان قرار التحول بفارغ الصبر، الأمر الذي يساهم في جذب عملاء جدد، وتحقيق مكاسب مادية ومعنوية تساهم في إنجاح التحول منذ البداية والانطلاق نحو المصرفية الإسلامية بقوة وثبات<sup>21</sup>.

2- تغيير كافة المعالم والأشكال السابقة التي تعكس صورة العمل المصرفي التقليدي واستبدالها بمعالم وأشكال تعكس صورة العمل المصرفي بعد التحول، مثل تعديل اسم المصرف وشعاره وإعلاناته ومواده الدعائية وغيرها من الأمور الشكلية بحيث تبرز التوجه الجديد للمصرف وتعبر عن تحوله للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

3- تشكيل لجان متابعة تعمل على تتبع مواطن الخلل أثناء وبعد تنفيذ التحول بحيث يتم تدارك حدوث أي خلل بسرعة ودقة عالية، وفي نفس الوقت تعمل هذه اللجان على تعزيز النواحي الايجابية التي تظهر تباعا لتنفيذ خطوات التحول، الأمر الذي يساهم في إنجاح التحول وإظهاره بشكل يدفع للتفاؤل والاستمرار بالعمل لتحقيق الأهداف المنشودة.

4- إعداد المعايير والقيود المحاسبية ونظم الحاسب الآلي الملائمة لأنشطة المصرف بعد التحول، بحيث تتفق مع صيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية المستخدمة، ويمكن الاستفادة بشكل أساسي بما وضعته هيئة المحاسبة والمراجعة الشرعية بالبحرين من معايير محاسبية خاصة بالمؤسسات والمصارف التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

5- تصميم النماذج والعقود والسجلات التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، سواءً باقتباس عقود بعض المصارف الإسلامية، أو تعديل عقود المصرف نفسه لتكون محققة للغرض.

### المبحث الثالث: خصوصيات ومتطلبات تقديم الخدمة بالطابع الإسلامي

تسعى أية مؤسسة مالية لخلق جو من الخصوصية عند تقديم خدماتها لجذب أكبر عدد من المتعاملين معها وللمحافظة عليهم، وتتمتع الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية بخصوصية تنفرد بها على غيرها من الخدمات المالية والمصرفية الأخرى فتعمل المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية جاهدة على التميز في تقديم خدماتها مراعية في ذلك متطلبات العملاء، ولكي تحقق المؤسسات المالية الإسلامية ذلك كان واجب عليها مراعاة عدة متطلبات

يمكن وصفها بالأدوات العملية الخاصة لإدخال وتطبيق الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية، ومن بين هذه الأدوات ما يلي<sup>22</sup>:

### 1- متطلبات تأهيل العاملين في المؤسسات المالية الإسلامية:

يدور جدل كبير في الأوساط المصرفية حول مدى قدرة الموظفين بالمؤسسات المالية الإسلامية على تأدية أعمالهم أو حتى على فهم وأدراك الخدمة التي يقوم بتقديمها ومن تم أقتناع الآخرين بها، وتأتي عملية الفهم والإدراك من خلال تدريب العاملين على هذه الخدمات وتأهيلهم ليكونوا قادرين على التعامل بها مع الغير، فبذلك تحرص المؤسسات المالية الإسلامية على تنمية مهارات العاملين في كل نواحي العمل المصرفي وصقل مواهبهم بالعلم والمعرفة لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، لذلك يجب أن تركز خطة التدريب الأولى في المؤسسة المالية الإسلامية على محاور عدة تغطي جميع احتياجات الموظفين من التدريب مثال ذلك: الإلمام بتقنية العمل المصرفي المتخصص وتنمية المواهب والمهارات القيادية وتنمية مهارات التعامل مع الحاسب الآلي ومهارات التسويق ومهارات التعامل مع الجمهور والمهارات السلوكية والثقافة المصرفية والثقافة الشرعية، ويجب الاهتمام في المقام الأول بالتعرف على الضوابط الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة والضوابط الشرعية للمنتجات المصرفية والمستمدة من فقه المعاملات بصفة خاصة، حتى يكون لديهم القدرة على الرد على استفسارات المتعاملين من خلال قناعتهم بما يقدمونه.

حيث تعد من أهم المشاكل أن يجد العميل الموظف غير مقتنع بما يقدمه ولا يستطيع الإجابة عن ماهية العقد الشرعي الذي يحكم ذلك المنتج، مما يفقد العميل المصداقية فيما تقدمه المؤسسة المالية الإسلامية من منتجات ولا يقتصر الأمر فقط على تلك المؤسسة نفسها بل يمتد إلى الصناعة المصرفية الإسلامية بالكامل.

### 2- تهيئة المكان (خصوصية المكان):

كثيراً ما يتسأل العملاء عن ما الفرق بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي ما دام كلاهما تقع في مكان واحد، تؤكد كل الدراسات التي أجريت بالمؤسسات التي تقدم خدمات

مالية ومصرفية إسلامية على اهتمام العميل بالمكان الذي يقدم به هذه الخدمات حيث أن الطابع الإسلامي في المعمار مثلاً له أثر نفسي كبير على قبول الخدمة المالية الإسلامية، فبالإضافة إلى كون الخدمة المالية منبثقة من قاعدة شرعية مستند إليها إلا أن المكان له أيضاً أثر.

### 3- تصميم نظم العمل والتي تتضمن:

أن من بين أهم الأدوات العملية التي يجب على المؤسسات المالية الإسلامية أخذها في الاعتبار هي تصميم النظم الخاصة بتقديم الخدمات المالية الإسلامية، حيث يرضى الكثير من الخبراء في مجال الخدمات المالية الإسلامية أهمية وجود نظم عمل للمعاملات المالية الإسلامية تأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة التي تتمتع بها هذه الخدمات عن غيرها من الخدمات المالية التقليدية ويمكن بيان هذه النظم في الآتي<sup>23</sup>:

1- إعداد الدورات المستندية: وذلك من خلال وضع الإجراءات التي تمر بها العمليات المالية الإسلامية فلكل عملية مالية إسلامية دورة مستندية خاصة بها تمثل مجموعة الإجراءات التي تمر بها العملية من بدايتها إلى نهاية العملية والتي من خلالها يتم وضع المستندات المؤيدة لحدوث العملية المالية.

2- إعداد النماذج والمستندات: أن مجموعة الإجراءات التي تمر بها العملية المالية يتم وضعها في صورة مستندات إتمام العملية المالية، حيث يتم تصميم مجموعة من المستندات التي تؤيد حدوث العملية المالية وتثبت وقوعها وتحكم الرقابة عليها والمراجعة الشرعية لكل عملية.

3- إعداد العقود الشرعية (والقانونية): أن خصوصية الخدمة المالية الإسلامية يتطلب توافر عقود شرعية قانونية تبين العلاقة بين المؤسسة المالية الإسلامية والعميل وتحكم هذه العلاقة وتوضح مواد العقد نوع الخدمة وأطراف التعامل والمدة والقيمة وأية بيانات أخرى، ويجب بيان النواحي القانونية المرتبطة بتقديم هذه الخدمة فيتم وضع العقد الشرعي في إطار قانوني.

4- إعداد النظم المحاسبية: تمثل النظم المحاسبية أهمية خاصة في المؤسسات المالية الإسلامية، أن وجود نظام محاسبي إسلامي متكامل سيضمن تقديم الخدمات المالية وفق متطلباتها الشرعية ويدعم كيانها ويخدم الغرض الذي أعدت من أجله، أن وجود عناصر النظام المحاسبي وفق المنظور الإسلامي سوف يجعل من النتائج المتحصل عليها موثوق فيها لاتخاذ القرار المالي سواء فيما يخص القرار التمويلي أو القرار الاستثماري.

5- إعداد النظم الآلية: تعتبر النظم الآلية جزء لا يتجزأ من العمل المالي الإسلامي، فيجب على المؤسسات التي تبني إدخال الخدمات المالية الإسلامية العمل على أعداد منظومة آلية تتناسب مع خدماتها وان تكون شاملة لكل البيانات والمعلومات حول الخدمة المالية الإسلامية.

## الخاتمة

تشهد في الوقت الراهن الكثير من المؤسسات المالية في مختلف أنحاء العالم تجربة تبني الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية، لذا فان مثل هذه الدراسة تركز على آليات ومتطلبات التحول من المصرفية التقليدية إلى المصرفية الإسلامية وأهم الضوابط والمتطلبات والأدوات والأساليب المطلوبة لتبني هذه الخدمات.

وفيما يلي أهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها من خلال البحث:

## أولاً: النتائج:

1- نقصد بتحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: "انتقال المصارف التقليدية من التعامل بالمعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، وتركها، واستبدالها، لتصبح جميع أنشطتها متوافقة معها، بعد القيام بعدة إجراءات وتنظيمات شرعية وإدارية وقانونية".

2- تعددت طرق وأساليب التحول فقد يكون تحولاً كلياً أو جزئياً باستخدام صيغ تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية أو فتح نوافذ أو فروع متخصصة فيها، أو مصارف تابعة لها.

- 3- تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية أمر واجب شرعا، وأسلوب التدرج يعتبر من أنجح الأساليب المتبعة في تنفيذ التحول، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.
- 4- هناك رغبة من قبل القائمين على المصارف التقليدية في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن هذه الرغبة وحدها لا تؤثر في التحول للمصرفية الإسلامية.
- 5- يعتبر توفر الموارد البشرية المؤهلة من أهم متطلبات التحول للمصرفية الإسلامية، ويتوجب على المصرف الذي قرر التحول القيام بإجراءات تنظيمية داخل المصرف تتمثل في اتخاذ قرارات إدارية في هيكلته عمله، وإنشاء هيئة للفتوى والرقابة الشرعية فيه.
- 6- إن تشريع القوانين والأنظمة المصرفية التي تسهل وتنظم وتضبط وتوضّح عملية التحول ومتطلباتها، سيؤثر بشكل كبير في التحول للمصرفية الإسلامية.
- 7- إن تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية يساهم بشكل فعال في تطوير صيغ وأساليب استقطاب الأموال وتشغيلها.
- 8- إن إمكانية تحول المصارف التقليدية في البلدان الإسلامية للمصرفية الإسلامية متاحة بكافة أشكالها وصورها التي تتلاءم وطبيعة المجتمع المسلم.

### ثانياً: التوصيات:

- 1- ضرورة تعديل القوانين والتشريعات المصرفية بما يسمح بانتشار المصرفية الإسلامية وإمكانية تحول المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية لها، مع ضرورة نشر ثقافة تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية لدى المصارف وعملائها.
- 2- الاستفادة من تجارب التحول للمصرفية الإسلامية واختيار الأنسب منها والأكثر ملاءمة للمجتمع المسلم.
- 3- ضرورة قيام المتخصصين في مجال الفقه الإسلامي والمصارف الإسلامية بتوضيح الحكم الشرعي المتعلق بأعمال المصارف التقليدية لأصحاب القرار فيها، بهدف إزالة الغموض أو الشبهات المتعلقة بأذهانهم حول حكم الاستمرار بممارسة الأعمال المصرفية التقليدية.

- 4- إبراز وإظهار أكثر الصيغ والعقود الإسلامية تحقياً للأرباح مقارنة بتلك التي تتعامل بها المصارف التقليدية، مع العمل على تطويرها وتحديثها بما يلاءم حاجة السوق المصرفي.
- 5- على المؤسسات التعليمية والأكاديمية أن تقوم برفد السوق المصرفي بالكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة والقادرة على تنفيذ متطلبات العمل المصرفي الإسلامي، والعمل على تشجيع المصارف التي اتخذت قرار التحول والتعامل معها والمساهمة فيما تطرحه من مشاريع.
- 6- يجب على المصارف المركزية في البلدان العربية والإسلامية أن تقوم بإجراء دراسات علمية عملية تكون نواة لتشريع قوانين توضح وتنظم وتضبط عملية تحول المصارف التقليدية في بلداننا مع الاستفادة من تجربة قطر والكويت في هذا المجال.

### قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم: تنزيل العزيز الرحيم.
- 1- ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، 1997.
- 2- أبو غدة، عبد الستار، "الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية"، بحث منشور في حولية البركة، مجموعة دلة البركة، جدة، العدد الرابع، 2002.
- 3- المرطان، سعيد بن سعد، تجربة البنك الأهلي التجاري في تعبئة المدخرات لتمويل مشروعات البنية التحتية بصيغ إسلامية، من أعمال ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في تمويل المشروعات الاقتصادية، جدة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، (11-13/10/1999).
- 4- الربيع، سعود محمد، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، 1992.
- 5- المسفر، طارق خالد، ملامح شروط بنك الكويت المركزي لتحول البنوك التقليدية إلى إسلامية، مقال منشور في مجلة المستثمرون، العدد رقم 21، الموقع الإلكتروني للمجلة: [www.mosgcc.com](http://www.mosgcc.com).
- 6- ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، 1997.
- 7- الشريف، فهد، "الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية"، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005.
- 8- اتحاد المصارف العربية، "النشرة المصرفية العربية"، بيروت، الربع الأول، 2006.

- 9- المعهد العالمي للفكر الإسلامي، موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية، إعداد لجنة من الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996
- 10- قلعجي، محمد، "معجم لغة الفقهاء"، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، 1988.
- 11- كامل، عمر عبد الله، القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية، الناشر: مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، عام 2006 م، ص 78.
- 12- مصطفى، إبراهيم محمد، "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، 2006.
- 13- نزيه حماد، في فقه المعاملات المالية المعاصرة، قراءة جديدة، الناشر دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، عام 1428 هـ، 2007 م.
- 14- عبد الله، خالد أمين، والطراد، إسماعين، إدارة العمليات المصرفية المحلية والخارجية، الناشر: دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، عام 2006 م.
- 15- سفر، أحمد، "العمل المصرفي الإسلامي، أصوله وصيغته وتحدياته"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2004.
- 16- حسان، حسين حامد، "خطة تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي- تجربة مصرف الشارقة الوطني-"، بحث مقدم لمؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، 2002.

## الهوامش:

- 1 ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، 1997، ص13.
- 2 قلعجي، محمد، "معجم لغة الفقهاء"، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية، 1988، ص 434.
- 3 ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب"، دار صادر، بيروت، 1997، ص11.
- 4 الربيعية، سعود محمد، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، 1992، ص 15.
- 5 المرطان، سعيد بن سعد، تجربة البنك الأهلي التجاري في تعبئة المدخرات لتمويل مشروعات البنية التحتية بصيغ إسلامية، من أعمال ندوة التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في تمويل المشروعات الاقتصادية، جدة، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، (11-13/10/1999)، ص438.



- \* وقد أجريت الدراسة على مجموعة من المصارف التقليدية في المملكة العربية السعودية والتي تحولت للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية إما كلياً أو جزئياً، وهذه المصارف هي: بنك الجزيرة، والبنك الأهلي التجاري، وبنك الرياض، والبنك السعودي البريطاني، والبنك السعودي الأمريكي.
- 6 مصطفى، إبراهيم محمد، "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، 2006، ص 127.
- 7 اتحاد المصارف العربية، "النشرة المصرفية العربية"، بيروت، الربع الأول، 2006، ص 86.
- 8 عبد الله، خالد أمين، والطراد، إسماعين، إدارة العمليات المصرفية المحلية والخارجية، الناشر: دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، عام 2006 م، ص 147.
- 9 سفر، أحمد، "العمل المصرفي الإسلامي، أصوله وصيغته وتحدياته"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2004، ص 207.
- 10 اتحاد المصارف العربية، "النشرة المصرفية العربية"، بيروت، الربع الأول، 2006، ص 36.
- 11 الربيعية، سعود محمد، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، 1992، ص 252.
- 12 نفس المرجع: ص 232.
- 13 أبو غدة، عبد الستار، تحول المصرف إلى مصرف إسلامي، بحث منشور ضمن بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، الجزء الثالث، شركة التوفيق، مجموعة دلة البركة، جدة، الطبعة الأولى، 2002 ص 147.
- 14 أبو غدة، عبد الستار، تحول المصرف إلى مصرف إسلامي، بحث منشور ضمن بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، الجزء الثالث، شركة التوفيق، مجموعة دلة البركة، جدة، الطبعة الأولى، 2002 ص 127.
- 15 الربيعية، سعود محمد، "تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته"، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، 1992، ص 152.
- 16 مصطفى، إبراهيم محمد، "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، 2006، ص 73.
- 17 نزيه حماد، في فقه المعاملات المالية المعاصرة، قراءة جديدة، الناشر دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، عام 1428 هـ، 2007 م، ص 123.

- 18 المسفر، طارق خالد، ملامح شروط بنك الكويت المركزي لتحول البنوك التقليدية إلى إسلامية، مقال منشور في مجلة المستثمرون، العدد رقم 21، الموقع الإلكتروني للمجلة: [www.mosgcc.com](http://www.mosgcc.com).
- 19 أبو غدة، عبد الستار، "الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية"، بحث منشور في حولية البركة، مجموعة دلة البركة، جدة، العدد الرابع، 2002، ص 311.
- 20 أبو غدة، عبد الستار، "الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية"، بحث منشور في حولية البركة، مجموعة دلة البركة، جدة، العدد الرابع، 2002، ص 381.
- 21 مصطفى، إبراهيم محمد، "تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، القاهرة، 2006، ص 173.
- 22 المعهد العالمي للفكر الإسلامي، موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية، إعداد لجنة من الخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة 1996، ص 145.
- 23 كامل، عمر عبد الله، القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية، الناشر: مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، عام 2006 م، ص 78.